كلمة محافظ البنك عن الجمهورية التركية
معالي السيد محمد شمشيك
نائب رئيس الوزراء بجمهورية تركيا
في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية
جدة – المملكة العربية السعودية، مايو ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد رئيس المجلس،
معالي السيد رئيس البنك،
السادة المحافظون الموقرون

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لحكومة المملكة العربية السعودية على هذا التنظيم الممتاز وعلى الحفاوة وكرم الضيافة. كما أود أن أتوجه بالتهنئة مرة أخرى إلى رئيس البنك السيد بندر حجار، إذ إن هذا أول اجتماع سنوي له. ونحن على ثقة من أن مستقبل البنك يبقى في أيدٍ أمينة في ظل قيادته، وأن الأداء الجيد للبنك سيتعزز.

التحديات العالمية والإقليمية

إننا نجتمع في وقت يتعافى فيه الاقتصاد العالمي، وإنْ كان مستواه لا يزال أدنى بكثير منه قبل الأزمة. بيد أن ثمة تحديات كبيرة تواجه العالم ومنظمة التعاون الإسلامي، من بينها تباطؤ التجارة العالمية، والميول الحمائية، وانخفاض الإنتاجية، والتوترات الجيوسياسية.

وعلى الرغم مما شهده العقد الماضي من أداء قوي، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا تمثل إلا زهاء ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى إصلاح هيكلي. وتعتمد معظم البلدان الأعضاء على قطاع الطاقة، وعلى دينماكية السكان، وعلى التجارة، كمحركات النمو.

القيمة المضافة التي يضفيها البنك الإسلامي للتنمية

تضطلع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بفضل نموذج أعمالها الفريد، بدور قوي في تنمية البلدان الأعضاء. ونحن نقدر أن مجموعة البنك قدمت، منذ إنشائها، ١٢٤ مليار دولار من التمويل التراكمي للدول الأعضاء فيها.

ولن يكون من اليسير الحفاظ على نموذج أعمال البنك الحالي في ظل السعي إلى التكيف مع التحديات الجديدة. سيتطلب ذلك من البنك أن يحافظ على التزامه، وأنا متأكد من أن البنك سيكون قادرا على إدارة هذا التحول.

أداء البنك الإسلامي للتنمية في عام ٢٠١٦

كان عام ٢٠١٦ عاما ناجحا نسبيا للبنك. وحققت المجموعة أداء جيدا، إذ قدمت ١٠,٥ مليار دولار للبلدان الأعضاء. وفي هذا الصدد، من الجدير بالثناء أن الإدارة آثرت تحقيق التوازن بين تنفيذ ولايتها والحفاظ على تصنيفها AAA. وفي هذا الإطار، نرحب بالمبادرات الجارية بشأن تحسين سياسات إدارة المخاطر وتبعات أصول البنك.

الحاجة إلى المزيد من تعبئة الموارد

المشاركون الموقرون،

شهد عام ٢٠١٦ السنة الأولى من التنفيذ الرامي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وهذا مجال بالغ الأهمية. ويقدر التمويل اللازم لأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالفقر والصحة والتعليم بمبلغ ٢٨٠ بليون دولار سنويا تخصص للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وإذا أخذنا في الاعتبار الفجوة الواسعة في البنية التحتية في المنطقة، فإن من الضروري أن يواصل البنك تخصيص موارده بكفاءة، وإن يزيد من حجم مخصصاته التمويلية.

وتحقيقا لهذه الغاية، نرحب بخطط البنك الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد التي لا تتطلب زيادات إضافية في رأس المال. وعلى وجه الخصوص، نؤيد جهود الإدارة فيما يتعلق بعمليات التمويل الجماعي والمنتجات الجديدة مثل القروض ذات الشريحتين.

كما يسرنا أن نلاحظ شراكات التمويل المتنامية التي يدخل فيها البنك مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف والجهات المانحة. ويمثل المزج ما بين الأموال العامة والتمويل الذي تقدمه المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ورأس المال الخاص اتجاها على المستوى العالمي. كما يمثل تحقيق نتائج فعالة أحد العوامل الرئيسية. ونشجع إدارة البنك على توسيع جهودها الرامية إلى تعزيز قدرتها على الانخراط في المزيد من ترتيبات التمويل المشترك وجعل البنك خيارا فعالا في نظر المانحين.

كما أننا نرى أن للبنك دوراً إستراتيجيا في زيادة دعم البلدان الأعضاء في تصميم نماذج شراكة بين القطاعين العام والخاص تتسم بالشفافية وجودة الهيكلة.

وبوجه عام، لا بد للبنك من أن يواصل بناء شراكات وثيقة مع البلدان والمؤسسات الدولية ومصارف التمويل متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإسلامية.

ويتطلب حشد الموارد المتنوعة وجود ثقة ذاتية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الكفاءة التشغيلية والحوكمة الجيدة، والسياسات القائمة على القواعد، والتمويل الموجه نحو تحقيق النتائج. وقد تعلم البنك الإسلامي للتنمية الكثير خلال مشواره الذي دام أربعة عقود في دعم التنمية الاقتصادية، وباتت مهمته محورية مثلما كانت دائماً.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على ثلاثة جوانب، أتوقع أنها ستوجه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على طريق المستقبل.

الكفاءة التشغيلية وجودة الحوكمة

أولا. نرحب بالاستراتيجية العشرية. وهذا أمر مهم لأن هذه الاستراتيجية تركز على الكفاءة الداخلية وجودة الحوكمة، وتشير أيضا إلى نهج الفريق المتكامل، وبالتحديد "مجموعة بنكية واحدة".

لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتبسيط الإجراءات، وخفض التكاليف، وتحسين كفاءة العمليات الإدارية. وينبغي، بوجه خاص، وضع الميزانية ومناولتها في إطار عملية تحظى بقدر أكبر من الشفافية والتشاور.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي، بالنظر إلى الطابع غير المقيم لمجلس المديرين التنفيذيين، تعزيز مهام المجلس الإشرافية والتوجيهية. وينبغي أن يكون تركيز أعضاء مجلس المديرين على المسائل الإستراتيجية والسياسات، أكثر منه على العمل اليومي.

ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة انخفاض معدل الصرف على المشاريع. وفي الوقت الذي يخطط فيه البنك للوصول إلى ٢٥٪ من معدل الصرف بحلول عام ٢٠٢٥ من المستوى الحالي البالغ ١٤٪، ينبغي تنسيق الجهود لتحسين عملية إعداد المشاريع، وتقليل تراكم الالتزامات غير المصروفة.

التمويل الموجه نحو النتائج

النقطة الثانية في هذه المسألة هي أننا ظللنا نطلب من البنك، بصفتنا مساهمين، أن ينجز أكثر بموارد أقل. وليس هذا بالعمل اليسير، لكن البنك يسير على الطريق الصحيح. وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج تقرير الفعالية الإنمائية الثاني. وينبغي أن تساعد هذه التقارير البنك وأن يسترشد بها. ونتوقع أن يدمج البنك بشكل كامل نهج النجاعة الإنمائية هذا وأن يحقق نتائج إنمائية أكثر وأفضل.

السياسات القائمة على القواعد

وأخيرا، ينبغي لنا، كمساهمين، أن نؤدي دورنا في تعزيز آفاق البنك المالية على المدى الطويل، واستمرار قدرته على الاستثمار في المنطقة. وعلى هذا النحو، ينبغي لنا أن نقدم دعمنا من خلال الوفاء بالتزاماتنا تجاه البنك بالكامل في الوقت المحدد.

وفي هذا الصدد، نولي أهمية قصوى للعمل الرامي إلى كفالة الوفاء بالتزامات المساهمين، وصياغة سياسات واضحة للتعامل مع المسألة بطريقة منظمة، وليس على أساس كل حالة على حدة.

العلاقات بين تركيا والبنك

المحافظون الموقرون،

كان عام ٢٠١٦ عاما محفوفاً بالتحديات بالنسبة لتركيا، نظرا لمحاولة الانقلاب الفاشلة وللظروف الجيوسياسية. واستطعنا مرة أخرى أن نثبت قدرة الشعب التركي واقتصاده على الصمود.

فقد ظل معدل النمو في حدود ٢,٩٪ في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، فقد تجاوزنا الأسوأ. فها هو الاقتصاد يكتسب زخما، وتركز تركيا على الإصلاحات الهيكلية من خلال برنامج إصلاح شامل إلى حد كبير لجعل تركيا تحظى بوضع بلد من البلدان ذات الدخل المرتفع.

تتمتع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بشراكة قوية مع تركيا. وسنعمل بجد للحفاظ على هذه العلاقة. ويسرنا أن تركيا شهدت تنفيذ أول مشروع لمستشفى في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وأعتقد أن هذا النوع من المشاريع سيقدم نموذجاً جيدا يمكن تكراره في أماكن أخرى من المنطقة.

وفي الختام، أجدد الإعراب عن تقديري لرئيس البنك السيد بندر حجار، وجميع الموظفين على ما يبذلونه من جهود ابتغاء تعزيز دور البنك. وآمل أن يكون الاجتماع السنوي لهذا العام فرصة مهمة لتجدد مجموعة البنك التزامها بأن تصبح شريكا إنمائيا أكثر كفاءة وفعالية.

وشكراً.